تقدير موقف: 2015/5/30

تنظيم الدولة ما بعد تدمر... اختبارٌ وظيفيٌّ لجميع الأطراف

ملخص-- وإذ يمثل سقوط تدمر على يد تنظيم الدولة إنهاء لفكرة الأسد كشريك بمكافحة الإرهاب، إلا أنه يعد اختباراً وظيفياً لجدية قوات التحالف في محاربة التنظيم، وامتحاناً لقوى المقاومة الوطنية التي تجهد لإسقاط النظام وصد تمدد تنظيم الدولة.

عقب سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على محافظة الرمادي غرب العراق، ومدينة تدمر في ريف محافظة حمص، بات التنظيم أمام مجموعة من الخيارات المفتوحة بحكم استراتيجية المناطق التي سيطر عليها، الأمر الذي سيكون له آثار عسكرية وسياسية على مسار الجبهات المتعددة خاصة في سورية. ويعد هذا اختباراً وظيفياً لجدية أداء قوات التحالف الدولي وتعاطيها العسكري مع تنظيم الدولة في سورية من جهة، وتحدياً لمشروع فصائل المقاومة الوطنية في صد قوى الإرهاب والتطرف المتمثل بتنظيم الدولة، أمام عجز النظام وتسهيله لانتشارها من جهة أخرى.

انطلاقاً من ذلك توضح هذه الورقة ماهية أوراق القوة التي امتلكها التنظيم عقب سيطرته على تدمر، مستعرضة خارطة خياراته العسكرية المتوقعة، كما تستشرف نوعية التكتيك العسكري الذي سيتبعه النظام. ثم تنتقل الورقة لتفند تحديات هذا الحدث على المستوى المحلي والدولي متوصلة في هذا السياق لعدة توصيات من شأنها تعزيز وتحسين تموضع قوى المقاومة الوطنية سياسياً وعسكرياً وميدانياً.

التنظيم بعد تدمر: مكاسبُ ومروحة خيارات

شكلت السيطرة على تدمر رافداً عسكرياً مهماً للتنظيم على المدى القريب ضمن معركته الحالية، حيث سيطر على جميع مقرات النظام العسكرية والأمنية في المدينة بما تحتويه من أسلحة وذخائر، كما زادت هذه السيطرة وفرته النفطية حيث سيطر على جزء كبير من حقل جزل النفطي في منطقة جزل شمال غربي مدينة تدمر، الحقل الذي يعتبر من أفضل الحقول وأكثرها إنتاجاً في ريف حمص، في حين أحكم سيطرته بوقت سابق على حقلي أرك والهيل، لتضاف إليها سيطرته على خنيفيس والمناجم الشرقية (الصوّانة) بما تحتويه من فوسفات، فتنضم هذه الحقول إلى سلسلة طويلة من موارد الطاقة في سورية التي باتت تحت سيطرة التنظيم بشكل شبه كامل، ولم يبقَ خارج سيطرته اليوم إلا حقل الشاعر المتنازع عليه مع النظام والذي يحتوي على الغاز والنفط، إضافة لحقول رميلان التي تسيطر عليها وحدات "حماية الشعب" الكردية في ريف الحسكة.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ومن جهة أخرى منحت بادية تدمر لتنظيم الدولة التحكم في العديد من طرق الإمداد، وتطويعها في محاصرة النظام في مدينة دير الزور ضمن ما تبقى له من مناطق في أحياء (الجورة والقصور) ومحيطهما والمطار العسكري. بالمقابل منحته البادية الواسعة طرقاً أخرى للوصول إلى مناطق القلمون الشرقي والغوطة الشرقية في ريف دمشق، إضافة لقربه لكل من ريفي حمص وحماة الشرقيين وتهديدهما بشكل مباشر. وإلى جانب كل ما حققه التنظيم من خطوط إمداد ومغانم عسكرية وموارد طاقة، لا يمكن إغفال العامل المعنوي لهذا التقدم الذي عكسه انتصار الرمادي غرب العراق وتدمر في ريف حمص، بأثر لا يستهان به على مقاتلي التنظيم في مختلف مناطق تواجده في سورية، خصوصاً بعد انتكاسة الشهر الفائت وهزائمه في العراق.

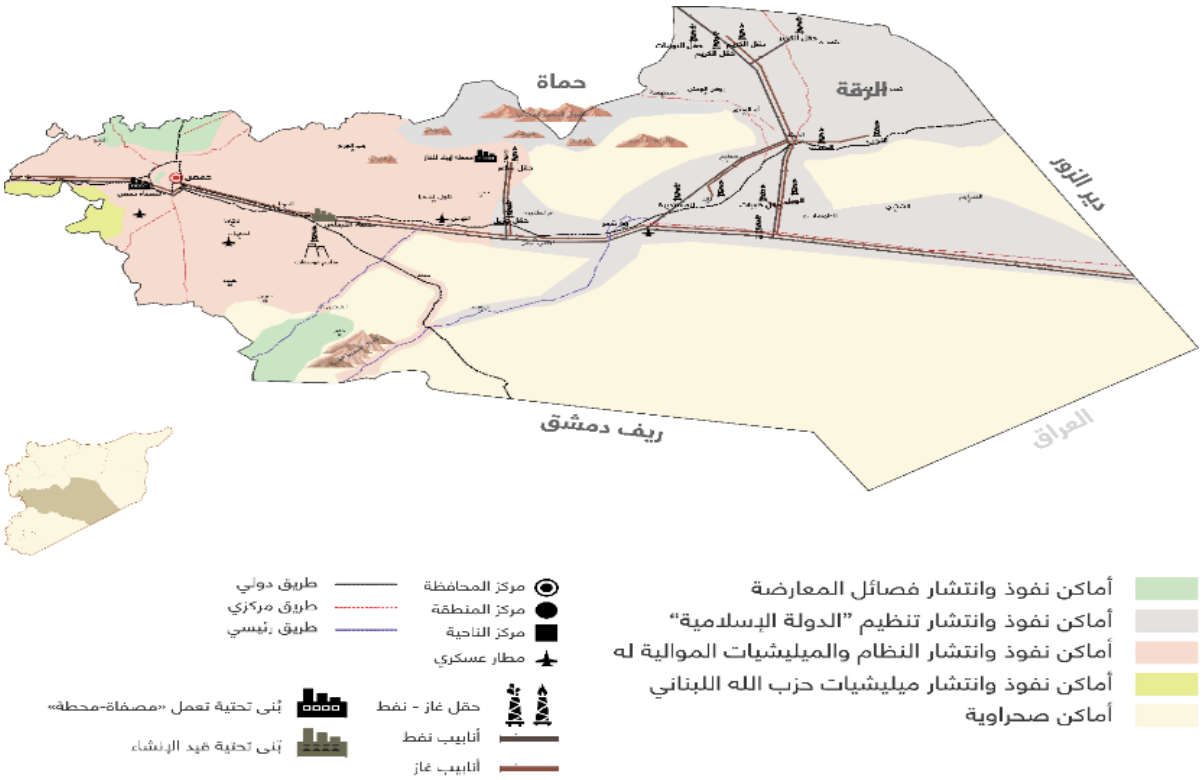

الشكل رقم(1) خارطة النفوذ والطرق ومصادر الطاقة في حمص حتى تاريخ 28/ أيار/ 2015 (المصدر وحدة المعلومات في مركز عمران)

أما فيما يتعلق بخارطة تحركات التنظيم المتوقعة، وبالانسجام مع استراتيجيته العسكرية الأكثر اتباعاً منذ نشأته، وهي اتباع أثر موارد الطاقة و"اغتنام" الأسلحة والعربات، فتمنحه مدينة تدمر عدة خيارات وفق المحاور الأربعة التالية: انظر الشكل رقم (2):

1. **محور حمص:** حيث يتوقع أن يعيد استهداف **حقل الشاعر** شمال غرب مدينة تدمر، وتجدر الإشارة إلى تراجع إنتاج الحقل من النفط، إضافة لقدرة التنظيم على قطع خطوط الغاز عن الحقل دون السيطرة عليه، عبر مناطق نفوذه في تدمر، ما يجعل من هذا الخيار خياراً تكتيكياً مقابل خيارات أكثر استراتيجية منحتها تدمر للتنظيم، هذا من جهة، أو أن يستمر بالتحرك غرباً بعد سيطرته على حقول الفرقلس تجاه مصفاة النفط من

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

جهة أخرى، إلا أن تحصين النظام لهذه المنطقة وحمايتها من قِبَل أربعة مطارات عسكرية قريبة منها كالتيفور كالضبعة، والتياس، والشعيرات إضافة إلى الدعم الأساسي للنظام من جانب حزب الله في هذه المعركة سيجعل من هذا التوجه خياراً خاضعاً لصدٍ ورد .

2. **محور القلمون الشرقي:** وهو الأكثر احتمالاً إذ سيحقق له هذا المحور هدفه في التمدد والتمكين من خلال السيطرة على محطة الناصرية لتوليد الكهرباء، مُتكئاً على مجموعاته الموجودة في مناطق الرحيبة - جيرود - جبال البتراء، إضافة لخلاياه النائمة في القلمون الغربي (منطقة التل) ومجموعات كبيرة في القلمون الغربي بعد مبايعتها للتنظيم، الأمر الذي قد يسهل عليه المعركة مع فصائل المقاومة الوطنية، وقد يترافق هذا الخيار مع احتمال انسحاب قوات النظام من بعض النقاط العسكرية لتسهيل وصول التنظيم إلى منطقة القلمون الشرقي، واستنزاف قوى المقاومة الوطنية عبره.
3. **محور الغوطة الشرقية:** وذلك عبر بوابة "بير القصب" في ريف دمشق والتي شهدت مؤخراً سيطرة مجموعات التنظيم عليه، وإخلاء النظام لمطار السين مما يدلل على دفع النظام للتنظيم بهذا الاتجاه وذلك لإطباق الحصار على الغوطة الشرقية من ريف دمشق من كافة الجهات، ووفقاً لخطورة هذا الحصار إن تم فإن جيش الإسلام الذي يتولى حماية مناطق الغوطة الشرقية من المفترض أنه لن ينتظر حتى وصول التنظيم أعتابه وإطباق الحصار عليه، ما قد يدفعه للخروج وصده، ولعل معركته الأخيرة ضد النظام في اللواء 39 إشارة على توجس جيش الإسلام من أي تحرك مقبل للتنظيم والتوجه لفتح ثغرات جديدة تمنع أي حصار محتمل.
4. **محور السويداء:** ويرتبط هذا الخيار بمدى تسارع تقهقر وانهيار نظام الأسد، والذي قد يلجأ إلى استغلال تقدم تنظيم الدولة عسكرياً، بطرح واستغلال ورقة الأقليات من جديد، عبر استدراج التنظيم إلى مناطق تواجدهم لافتعال مجازر جماعية طائفية تقدمه بشكل حامي للأقليات أمام المجتمع الدولي والحاضنة الشعبية، كما تساعده في تجنيد المزيد من أبناء تلك الأقليات؛ كما فعل مؤخراً في قرية المبعوجة ضمن مدينة السلمية، فإنه من المتوقع أن يلجأ هذه المرة إلى استدراج التنظيم إلى السويداء عبر البادية، خصوصاً بعد ما شهدته المحافظة في الأشهر القليلة الماضية من حركات مسلحة مناوئة للنظام.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

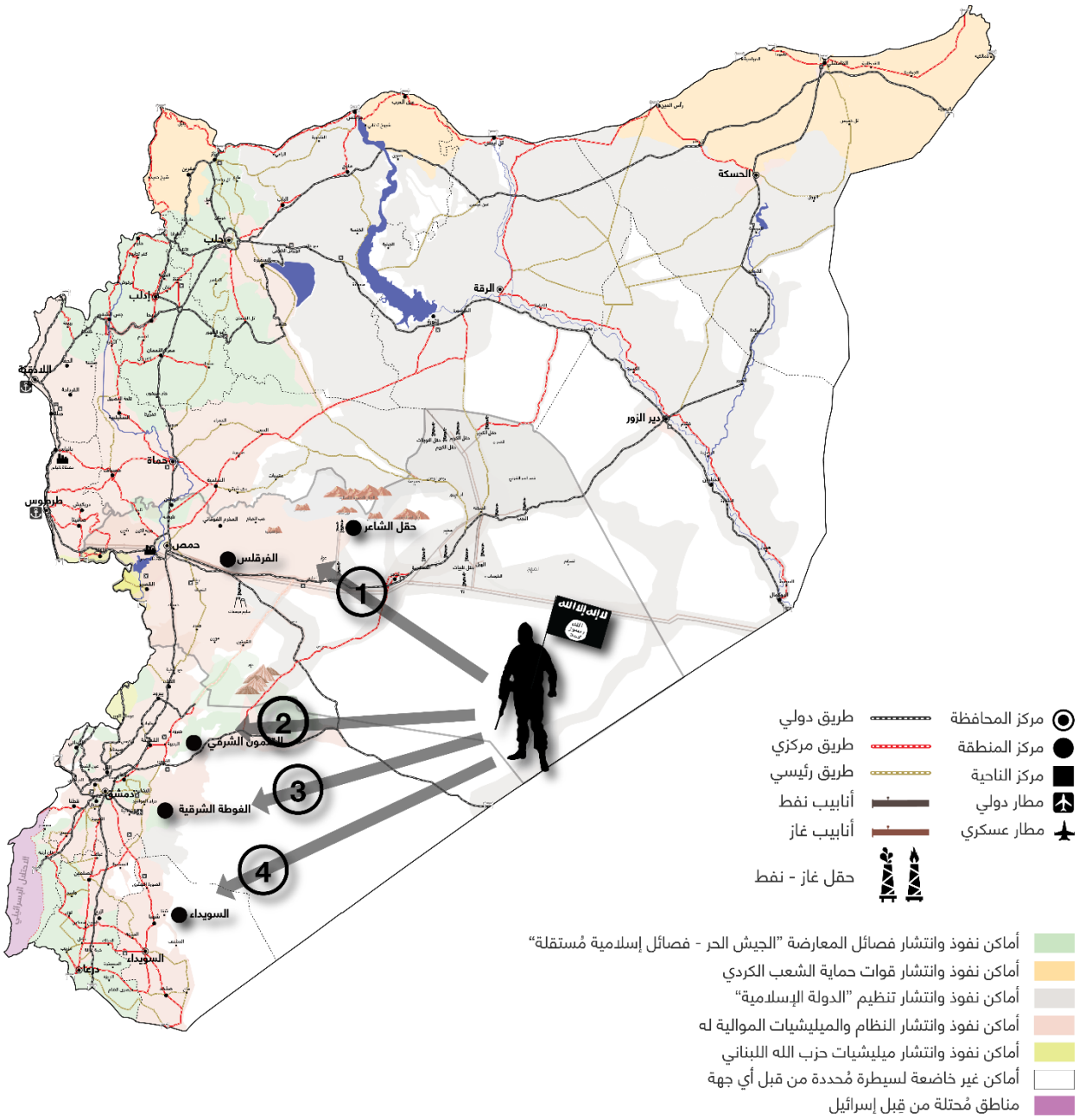

الشكل رقم(2) خريطة النفوذ والسيطرة 30 مايو 2015-تحركات تنظيم الدولة المتوقعة

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تكتيكات النظام بين التوجيه والمواجهة

جاءت هذه المعركة بالتزامن مع هزائم النظام التي استغلالها التنظيم وتمدد في مدينة تدمر التي لم يستطع النظام حيالها سوى اتباع نهج تقليل الخسارة والحفاظ قدر الإمكان على موارده البشرية التي تعاني استنزافاً شديداً خاصة في ظل تململ ورفض حواضنه الاجتماعية بالالتحاق بمعركة يعتبون أنفسهم وقوداً مجانيين فيها، لذا قابل النظام هذه المعركة بسياسة تقليل الخسائر.

يتجه نظام الأسد بعد تدمر لتغير استراتيجيته السابقة في التعامل مع التنظيم والتي كانت قائمة على تلاقي المصالح والتوظيف المشترك في دعايتهما وخطابهما السياسي والاعلامي إلى تكتيكات توجيه المعركة في المرحلة المقبلة أكثر من المواجهة المباشرة مع التنظيم، وذلك في سبيل إطالة عمر النظام وتأخير لحظة سقوطه، إذ يدرك أن المعادلة العسكرية خلال هذا العام فقط قد أخسرته ضعف ما كان يسيطر عليه عسكرياً العام الماضي، وبناءً عليه سيحاول النظام صد تقدم التنظيم في المناطق التي تؤثر عليه، مقابل تسهيل مروره إلى مناطق تواجد فصائل المقاومة الوطنية، وفتح معارك جديدة ترهق الطرفين. كما لن يحاول النظام تعزيز مواقعه إلا بالقدر الذي سيشكل له التنظيم خطراً حقيقياً، في حين سيسعى النظام جاهداً إلى محاولة استغلال سقوط تدمر بيد التنظيم بطريقة سياسية بهدف كسب تنسيق مع المجتمع الدولي وإعادة محاولة تقديم نفسه كشريك في الحرب ضد الإرهاب من جهة، وإحراج قوات التحالف الدولي أمام تقدم التنظيم من جهة أخرى.

بالمقابل فإن معنويات جنود النظام اليوم بأسوأ حالاتها بعد سقوط مدينة تدمر، وما سبقها من خسائر في محافظة إدلب على يد جيش الفتح، فمع سقوط معسكر المسطومة والمشفى ومدينة أريحا، تكون قوات المعارضة قد سيطرت على مجمل محافظة إدلب تقريباً. وتشير كل التقديرات، إلى أن الوجود العسكري لقوات النظام ضمن المحافظة بات بحكم المنتهي تقريباً، وما تبقّى من مواقع ومراكز، إما مُجمّدة وفاقدة للفاعلية مثل مطار أبو الظهور، أو لها وضع خاص، وتحتاج إلى تسوية ما، مثل قريتي كفريا والفوعة. إن انهيار المعنويات العسكرية لجيش النظام ينعكس بشكل طردي على ما تبقى من الحاضنة الشعبية للنظام، وتحديداً من الطائفة العلوية، خصوصاً أن الخوف الحقيقي لهذه الحاضنة يرتبط بتقدم أية قوة على حساب النظام سواء أكان التنظيم أو قوى المقاومة الوطنية. وهذا الإحساس بالانهيار الوشيك للنظام قد يترجم في المراحل القادمة إلى انشقاقات وتصفيات على مستوى القيادات، أو ربما مبادرات من داخل الطائفة في إطار البحث عن حل بعيداً الأسد.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

اختبارات وظيفية دولياً ومحلياً

تثبت مرة أخرى سياسة التحالف الدولي في الضربات الجوية عدم نجاعتها في مواجهة تقدم تنظيم الدولة. وأن رهان بعض أطراف المجتمع الدولي على قدرة الأسد في مكافحة تنظيم الدولة وتقديمه كشريك في إيقاف تقدم التنظيم، بدأ ينحسر فعلياً بعد تحرير مدينة عين العرب "كوباني" على يد ائتلاف فصائل من الجيش الحر والأكراد مدعومة بقوات التحالف، لتعود هذه الفكرة وتتلاشى بشكل شبه نهائي اليوم أمام خسارة الأسد لتدمر، ما يضع المجتمع الدولي أمام خيار التنسيق مع فصائل المقاومة الوطنية لمواجهة خطر تنظيم الدولة، كقوة محلية قادرة على تحقيق انتصارات متتالية على نظام الأسد وتنظيم الدولة في وقت واحد، مقابل عجز الأسد عن حماية حتى مناطقه وتراجع نفوذه على الأرض حيث تبلغ نسبة سيطرته 23% بينما المعارضة 19% والقوات الكردية 11%، وتنظيم الدولة: 30% وحزب الله 2%، بينما المواقع التي لا تخضع لسيطرة أي فصيل 25% [1].

من جهة أخرى يوضح تقدم التنظيم المتوازي في العراق وسورية يوماً بعد يوم اختلاف سياسة تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع تنظيم الدولة في كل من العراق و سورية، فبعد سقوط الرمادي قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتقديم 1000 مضاد دبابات للحكومة العراقية في سبيل المساهمة في إيقاف التنظيم، وإن كانت تلك المضادات قد لا تحدث فرقاً كبيراً في مسار المعركة في العراق، إلا أنها تعود لتؤكد أن أمريكا تتوجس من تقدم التنظيم في العراق أكثر من سورية، كما تدل على استمرارها في اتباع سياسة الاحتواء العسكري لتنظيم الدولة في سورية، مقابل سياسة الاستئصال في العراق.

كما أنه واستناداً للمعطيات الأولية، فإن كل التقديرات تشير إلى أن المرحلة القادمة ستحمل شعار قتال قوى المقاومة الوطنية مع تنظيم الدولة، ويبدو القلمون الشرقي الخيار الاستراتيجي الأقرب للتنظيم حيث سيجعل هذه القوى تستنزف على ثلاث جبهات التنظيم والنظام وحزب الله، وبالتالي ستكون هذه المرحلة اختباراً وظيفياً لعدة قوى، كجبهة النصرة وخياراتها في التعاطي مع التنظيم وشكل العلاقة مع فصائل المقاومة الوطنية، خصوصاً بعد موقفها الداعم للتنظيم في مخيم اليرموك، وإفراجها عن مجموعة من عناصره في القلمون، وبالمقابل ستكون اختباراً لمشروع قوى المقاومة الوطنية وتحديداً جيش الإسلام، في مواصلة حربه ضد التطرف الذي يجب صده في مواقع أكثر تقدماً.

وأخيراً بالرغم من الواقع الذي فرضه التنظيم على الأرض بعد تدمر ومحاولات الأسد لتوجيهه، وعدم جدية التحالف الدولي في التعاطي معه، فإن قوى المقاومة الوطنية بالتعاون مع حلفائها الإقليميين تمتلك هامشاً جيداً للتحرك السياسي والعسكري لاستغلال الواقع الجديد لصالحها.

فعلى المستوى السياسي ينبغي أن تقدم المعارضة السورية نفسها كبديل عن النظام الذي لم يعد قادراً على حماية سورية عبر تكريس هذه الحقيقة بكل المؤتمرات الساعية للحل السياسي الإقليمية منها والدولية، وعن طريق توسيع

[1] تم استخلاص النسب من خريطة النفوذ أعلاه وهي خريطة صادرة عن وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2015/5/30

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

قاعدة التوافق والتنسيق مع فصائل المقاومة الوطنية في إطار مشروع متكامل للدولة يحقق الطموحات الوطنية ولا يتعارض مع المحددات الأمنية للنظام الإقليمي والدولي.

أما على المستوى العسكري فيتوجب على قوى المقاومة الوطنية تصدير نفسها بأنها قوة قادرة على خوض المعركة ضد التنظيم عبر الانتقال من مستويات دفاعية إلى مواقع هجومية، وعلى أنها تُمثل البديل الواعد والحقيقي عن النظام في ضبط الأمن المحلي ومنع الانسياب الإقليمي لقوى التطرف.

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية